جدول الأعمال يتضمن 10 طلبات مناقشة و3 بتشكيل لجنة تحقيق

الحكومة الجديدة تؤدي اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة غداً

■ مكافحة الفساد ووفاة النائب السابق فلاح الصواغ ونزلاء السجون وتعاطي المخدرات تتصدر المشهد النيابي

يعقد مجلس الأمة غدا جلسته العادية في دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر ويستهل المجلس جلسته بأداء الحكومة ووزرائها (من غير أعضاء مجلس الأمة) اليمين الدستورية أعضاء جددا في مجلس الأمة.

ويتضمن جدول أعمال الجلسة 18 بندا احتوت على 79 موضوعا، منها التصديق على المضابط والأسئلة والرسائل الواردة وطلبات تشكيل اللجان المؤقتة ومناقشة الخطاب الأميري الذي افتتح به سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد دور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الـ15.

ويتضمن الجدول 10 طلبات مناقشة للقضية الإسكانية وضوابط الإحالة للتقاعد وتطبيق العمالة المنزلية والمساعدات الاجتماعية والبطالة والإصلاح المالي والاقتصادي وخور عبدالله.

واشتمل الجدول على 3 طلبات لتشكيل لجان تحقيق في مخالفات تعيين وكلاء النيابة والتأكد من معايير العدالة وحول حريق اليخت وتجارة الإقامات.

واحتوى على 9 تقارير للجان البرلمانية المختلفة عن طلبات التحقيق بشأن مكافحة الفساد ووفاة النائب السابق فلاح الصواغ ونزلاء السجون وتعاطي المخدرات ونقوق الأسماك ومخالفات وزارة الإعلام وهيئة أسواق المال واختفاء الحاويات وأسباب استقالة رئيسة مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية.

كما تضمن الجدول 49 تقريراً للجان البرلمانية المختلفة عن المشاريع أو الاقتراحات بقوانين وتعديلاتها، ومن أهمها فوائد عن قروض التأمينات، والتأمين الصحي على الأجانب والرسوم والتكاليف وأسعار البنزين والمحاكمات الجزائية وتعديل قانون ذوي الإعاقة والفحص الطبي والرعاية السكنية وتحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لعام 2017، فضلا عن تقارير لجنة حماية المال العام.

وفيما يأتي تفاصيل جدول الأعمال

البند الأول:
أ-تلاوة الأوامر الأميرية والمراسيم الخاصة بتشكيل الوزارة.
ب-أداء الوزراء من غير أعضاء مجلس الأمة اليمين الدستورية حسب نص المادة (91) من الدستور.

مجلس الأمة يعقد جلسته العادية غدا

■ الجدول يتضمن طلبي تشكيل لجنتي تحقيق للإحلال وأزمة التوظيف وجاهزية الدولة لمواجهة التحديات الأمنية

البند الثاني:
التصديق على المضابط
البند الثالث:
كشف الأوراق والرسائل الواردة:
مدرج على جدول أعمال الجلسة 15
رسالة واردة
البند الرابع:
الأسئلة
(وتنظر حسب ترتيبها في كشف الأسئلة المتوقع أن يأتيها الدور الموزع مع جدول أعمال الجلسة)
البند الخامس:
النظر في طلبات تشكيل اللجان المؤقتة الآتية:
أ- اقتراح مقدم من بعض الأعضاء بشأن تشكيل لجنة الشباب والرياضة وعدد أعضائها (5).
ب- اقتراح مقدم من بعض الأعضاء بشأن تشكيل لجنة الإسكان وعدد أعضائها (5).
ج- اقتراح مقدم من بعض الأعضاء بشأن تشكيل لجنة تحسين بيئة الأعمال وعدد أعضائها (5).
د- اقتراح مقدم من بعض الأعضاء بشأن تشكيل لجنة شؤون ذوي الاحتياجات الخاصة وعدد أعضائها (5).
هـ-اقتراح مقدم من بعض الأعضاء بشأن تشكيل لجنة شؤون المرأة والأسرة وعدد أعضائها (5).
و- اقتراح مقدم من بعض الأعضاء بطلب استمرار لجنة البيئة بسابق أعضائها الثلاثة.
ز- اقتراح مقدم من بعض الأعضاء بشأن تشكيل لجنة برلمانية للإحلال وأزمة التوظيف وعدد أعضائها (5).
ح-اقتراح مقدم من بعض الأعضاء بشأن تشكيل لجنة تكلف بدراسة وإعداد تقرير بشأن مدى استعداد وجاهزية الدولة لمواجهة التحديات الأمنية الداخلية والخارجية على ان تقدم تقريرها في مدة لا تتجاوز شهرين وعدد أعضائها (3).
البند السادس:
الإحالات (حسبما هو وارد في الكشوف المرفقة)
البند السابع:
الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي الخامس عشر لمجلس الأمة صباح يوم الثلاثاء الموافق 24 / 10 / 2017م.
(للنظر في إحالته إلى لجنة إعداد مشروع الجواب على الخطاب الأميري)
البند الثامن:
مواصلة النظر في:
أ- طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء في شأن مناقشة الإجراءات الحكومية الخاصة بتوفير المساكن للمواطنين، إضافة إلى خطتها الإسكانية في السنوات القليلة، والوقوف على مشاريع البنية التحتية لكافة المشاريع الإسكانية لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده.
ب- طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء في شأن مناقشة القضية الإسكانية وما يتعلق بها.
(في جلسة 2017/4/26م بدأ المجلس مناقشة الطلبين آنفي الذكر ولم ينته من قائمة المتحدثين).
البند التاسع:
مواصلة النظر في برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الخامس عشر للسنوات (2016/2017-2019/2020) نحو تنمية مستدامة، تطبيقا لنص المادة (98) من الدستور.
(في جلسة 2017/3/15م نظر المجلس الموضوع آنف الذكر ولم ينته من قائمة المتحدثين)
البند العاشر:
طلبات المناقشة
طلبا مناقشة مقدمان من بعض الأعضاء في شأن قضية البطالة بالبلاد لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده.
(في جلسة 2017/3/14م قرر المجلس مناقشة الموضوع آنف الذكر بجلسة 2017/3/29م)
طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء بشأن وثيقة الحكومة للإصلاح المالي والاقتصادي لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده.
طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء في شأن الإجراءات الحكومية الرسمية الكويتية حول خور عبد الله لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده.
طلبا مناقشة مقدمان من بعض الأعضاء في شأن قرار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وقف المساعدات الاجتماعية لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده.
طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء بشأن ضوابط الإحالة للتقاعد بشكل عام والأسباب والدواعي والإجراءات التي تمت بشأن إحالة عدد 156 مدعي عام في إدارة التحقيقات إلى التقاعد لاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده.
طلب مناقشة مقدم من بعض الأعضاء بشأن الإسراع في تطبيق وتنفيذ قانون العمالة المنزلية رقم (68) لسنة 2015 ومواعيد العمل الفعلية لهذا القانون.
البند الحادي عشر:
طلبات التحقيق:
اقتراح مقدم من بعض الأعضاء بتشكيل لجنة تحقيق في مخالفات تعيين وكلاء النيابة والتأكد من معايير العدالة بها.
(في جلسة 2017/4/25م قرر المجلس تأجيل نظر الاقتراح آنف الذكر إلى جلسة يوم الأربعاء بتاريخ 2017/4/26م بناء على طلب الحكومة - وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة)
اقتراح مقدم من بعض الأعضاء بتشكيل لجنة تحقيق حول ملابسات حريق اليخت.

■ لجان تحقيق في مخالفات تعيين وكلاء النيابة والتأكد من معايير العدالة وحريق اليخت وتجارة الإقامات

اقتراح مقدم من بعض الأعضاء بتشكيل لجنة مؤقتة لدراسة أسباب الخلل في التركيبة السكانية والتحقيق في قضية تجارة الإقامات على أن تقدم تقريرها النهائي في جلسة خاصة بتاريخ 2017/3/30م.
البند الثاني عشر:
تقارير اللجان عن طلبات التحقيق
التقرير الخامس للجنة حماية الأموال العامة (بصفتها لجنة تحقيق) بشأن حفظ الهيئة العامة لمكافحة الفساد البلاغات المقدمة إليها وأسباب الحفظ والشكوى المقدمة من رئيس الهيئة ضد أعضاء مجلس الأمناء، والشكوى المقدمة من أعضاء المجلس ضد رئيسه والخلافات القائمة داخل المجلس.
التقرير السابع للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل (بصفتها لجنة تحقيق) عن الأسباب التي أدت إلى وفاة النائب السابق فلاح مطلق الصواغ يرحمه الله.
التقرير الأول للجنة حقوق الإنسان بشأن تكليف المجلس للجنة بالتحقيق في مدى تطبيق الاتفاقيات الدولية والقوانين والإجراءات المتعلقة بوضع نزلاء السجون.
التقرير الأول للجنة دراسة الظواهر السلبية الدخيلة على المجتمع الكويتي بشأن تكليف اللجنة بالتحقيق في ظاهرة انتشار وتعاطي المخدرات خصوصا بين الناشئة وداخل السجون والاقتراحين برغبة.
التقرير الأول للجنة البيئة عن تكليف مجلس الأمة للجنة بالتحقيق في قضية نقوق الأسماك مع كل الجهات والأطراف ذات الصلة.
التقرير السادس عشر للجنة حماية الأموال العامة بصفتها لجنة تحقيق بشأن المخالفات المالية والإدارية الخاصة بوزارة الإعلام والجهات التابعة لها.
التقرير السابع عشر للجنة حماية الأموال العامة بصفتها لجنة تحقيق بشأن ما تضمنته الرسالة عن هيئة أسواق المال.
تقرير لجنة التحقيق في اختفاء الحاويات من ميناء الشويخ ومخالفات وملاحظات ديوان المحاسبة.
تقرير لجنة التحقيق في اسباب استقالة رئيسة مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية.
ما يستجد من الأعمال.

استعرضا علاقات التعاون وسبل دعمها وتطويرها

الغانم عقد مباحثات رسمية مع رئيس البرلمان التركي

جانب من المباحثات

عقد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس مباحثات رسمية مع رئيس البرلمان التركي الكبير إسماعيل كهرمان والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارته الرسمية للبلاد.

وجرى خلال المباحثات استعراض علاقات التعاون بين الكويت وتركيا وسبل دعمها وتطويرها في شتى المجالات وخاصة في المجال البرلماني بشكل يحقق مصلحة البلدين الشقيقين.

كما تم خلال المباحثات مناقشة عدد من الموضوعات والقضايا المحورية المتعلقة بما تشهده الساحتان الإقليمية والدولية من تطورات متسارعة.

وحضر المباحثات نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري ومراقب المجلس النائب نايف مرداس العجمي ورئيس بعثة الشرف المرافقة النائب عبدالله العنزي والنواب راكان النصف وعسكر العنزي والدكتور خليل عبدالله ابل وسعود الشويعر والحميدي السبيعي وصلاح خورشيد وعمر الطبطبائي وسفير الكويت لدى تركيا غسان الزواوي وسفيرة تركيا لدى دولة الكويت عائشة كوتاك وأمين مجلس الأمة علام الكندري.

وعقب المباحثات أقام الرئيس الغانم مأدبة غداء على شرف الضيف الزائر والوفد المرافق له في مبنى صباح الأحمد للأعضاء حضرها عدد من النواب.

يذكر أن رئيس البرلمان التركي الكبير وصل والوفد المرافق له إلى البلاد يوم أمس الأول في زيارة رسمية تستغرق يومين.

الغانم مستقبلا نظيره التركي

مؤكدًا دعمه في جميع الخطوات الإصلاحية التي يتخذها لمحاربة الفساد

الكندري: الرومي شخصية وطنية ذو سمعة طيبة

عيسى الكندري

أشاد نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري بوزير الأشغال ووزير الدولة لشؤون البلدية حسام الرومي، مؤكدًا دعمه في جميع الخطوات الإصلاحية التي يتخذها لمحاربة الفساد.

وقال الكندري في تصريح صحفي «بداية طيبة للوزير الرومي بالتأكيد على عزمه محاربة الفساد والمضي قدمًا نحو الإصلاح».

وأضاف «هذا ليس بغريب عليه فهو شخصية وطنية ذو سمعة طيبة ونشد على يديه وندعمه في خطواته الإصلاحية ومحاربته لآفة الفساد».

كما طالب النائب ماجد المطيري وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون البلدية حسام الرومي بالبدء فورا بالتحقيق في جميع التجاوزات التي تمت على حساب المال العام والمصلحة مقاولين فاسدين مشيرا إلى أن الوزير امام مسؤولية تاريخية في مكافحة الفساد الذي استشرى في (الأشغال) بشكل كبير خلال السنوات السابقة.

وقال المطيري في تصريح صحافي إن الفساد في وزارة الأشغال اتخذ أشكالا عدة منها المالي والإداري خصوصا في تعيين المدير العام لهيئة الطرق الذي يعد تجاوزا صارخا على القانون.

وطالب بأن يقوم الوزير الرومي بالاطلاع على الإجراءات التي تم اتخاذها في قضية غرق نفق المنقف لبرى حجم التجاوزات والمحاباة لمصلحة مقاول على حساب المال العام مبينا أن لجنة المرافق لن تتردد في إيقاف المقاول عن العمل لجميع مشاريع الدولة وعلى (الأشغال) أن يكون لها موقف حازم.

وكشف المطيري عن ملف خطير سيفتح في الأيام المقبلة وهو تخفيض غرامات التأخير على المقاولين وهي أموال مستحقه لوزارة الأشغال.

وأضاف أن تجاوزات الوكيل المساعد لقطاع المشاريع الإنشائية أصبحت واضحة ولابد من الوزير التحقيق في تلك التجاوزات وإيقاف جميع من تسبب في تلك التجاوزات عن العمل حتى الانتهاء من التحقيق.

■ ماجد المطيري: وزير الأشغال أمام مسؤولية تاريخية في مكافحة الفساد

■ عليه الاطلاع على الإجراءات التي تم اتخاذها في قضية غرق نفق المنقف

حذروه من هذه الخطوة مؤكدين أنها من شأنها أن تؤدي إلى تصعيد نيابي

نواب: مساءلة وزير الصحة إذا ألغى قرار زيادة الرسوم الصحية على الوافدين

حذر نواب وزير الصحة د.باسل الصباح من إلغاء قرار زيادة الرسوم على الوافدين مؤكدين أن إلغاء القرار من شأنه أن يؤدي إلى تصعيد نيابي ومساءلة الوزير.

وأكدوا في تصريحات بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن قرار زيادة الرسوم نجح في تخفيف الازدحام في المستشفيات والمراكز الصحية إضافة إلى أنه كشف عن المتمارضين.

وفي هذا السياق اعتبر النائب صالح عاشور أن قرار وزارة الصحة بشأن زيادة الرسوم الصحية على الوافدين وتخصيص مستشفى جابر للكويتيين من أهم الأولويات التي يجب تفعيلها وعدم تعطيلها.

وأعرب عاشور عن تفاجئه من تصريح وزير الصحة د.باسل الصباح بدراسة إلغاء الرسوم على الوافدين معتبرًا انها بداية غير طيبة للوزير.

ورأى عاشور انه كان يفترض على الوزير الاستعجال بقرار وزيري الصحة السابقين القاضي بأن يكون مستشفى جابر للكويتيين وليس الخروج بمثل هذا التصريح.

■ عاشور: قرار زيادة الرسوم وجعل مستشفى جابر خاصاً للكويتيين أولويات يجب تفعيلها

صالح عاشور

وقال إن الوزير خرج لنا بهذا التصريح غير الموفق في ظل تردي الخدمات الصحية ومشكلة المواعيد والعلاج بشقيه الداخلي وبالخارج وارتفاع الرسوم بالمستشفيات الخاصة والمواقع والمنصب القيادية والقضايا المرفوعة ضد الوزارة الإدارية وغيرها الكثير من مشاكل وزارة الصحة.

ولوح عاشور بمساءلة وزير الصحة إذا تم المساس بقرار زيادة الرسوم الصحية على الوافدين معتبرًا أن على الوزير أن يفكر في تطوير الخدمات وتقليل طابور الكويتيين المنتظرين للعلاج والاستعجال بافتتاح مستشفى جابر للمواطنين.

وأكد أنه سيتابع هذه القضية معتبرًا أن مثل هذه التصريحات الوزارية غير الموفقة تشير إلى أن الحكومة الحالية لن تستمر.

وبدوره طالب النائب خليل الصالح وزير الصحة بأن يتعامل بواقعية مع قرار زيادة الرسوم الصحية على الوافدين داعيا إلى عدم إلغائها.

خليل الصالح

■ خليل الصالح: أطالب الوزير بالتعامل بواقعية مع القرار وعدم إلغائه

من جهته استغرب النائب فيصل الكندري تصريح وزير الصحة الذي يفترض ألا يفكر في إلغاء قرار زيادة الرسوم على الوافدين.

وقال الكندري في تصريح صحافي إن أي تراجع حكومي في هذا الشأن سيواجه الوزير تصعيدًا نيابيًا.

وأكد أن القرار نجح في تخفيف الازدحام في المستشفيات والمستوصفات فضلا عن انه كشف عن المتمارضين الذين يستنزفون الأدوية لأغراض خاصة بهم.

بدوره رفض النائب د.عبدالكريم الكندري إلغاء قرار زيادة الرسوم الصحية على الوافدين محذرًا وزير الصحة بألا يبدأ عهده بإلغاء قرارات الوزير السابق التي ساهمت بتخفيف الضغط على المرافق الصحية